



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في المعرفة التجارية

## فاروق يونس\*: حوار بين طبيب متقاعد وخبير تجاري حول الوكالات التجارية

الطبيب: السلام عليكم.

الخبير: وعليكم السلام.

الطبيب: عفوا علمت بصدور قانون جديد لتنظيم الوكالات التجارية.

الخبير: نعم، هذا صحيح، صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٧ وجاء في الاسباب الموجبة (لغرض تنظيم اعمال الوكالة التجارية ومواكبة التطور الاقتصادي ولضمان حقوق الوكيل العراقي وفسح المجال لتعامله مع القطاع العام اسوة بالقطاع الخاص وعدم تقييده بعدد معين من الوكالات التجارية).

الطبيب: استاذ بالحقيقة لدي بعض الأسئلة.

الخبير: تفضل.

الطبيب: ما هي شروط الوكالة التجارية؟

الخبير: اولاً، وقبل كل شيء، الوكالة التجارية عقد يتعهد بمقتضاه شخص طبيعي (تاجر) او معنوي (شركة) ببيع او توزيع سلع او منتجات او تقديم خدمات داخل العراق



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في المعرفة التجارية

بصفته وكيلًا أو موزعًا أو صاحب امتياز عن الموكل خارج العراق لقاء ربح أو عمولة، ويقوم بتقديم خدمات ما بعد البيع وأعمال الصيانة وتجهيز قطع الغيار للمنتجات والسلع التي يقوم بتسويقها - ارجع الى سؤالك حول شروط الوكالة التجارية. بالنسبة لجنابك ان شاء الله الشروط متوفرة وهي: عراقي الجنسية، كامل الاهلية، غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف، ومنتمي الى احدى الغرف التجارية العراقية. ويجب ان يكون لديك مكتب تجاري في العراق لممارسة عملك التجاري وغير موظف أو مكلف بخدمة عامة طبعًا. يجب ان يكون لديك عقد وكالة تجارية واحدة في الاقل مصدقا عليه وفق القانون.

الطيب: شكرا على هذه المعلومات وليس سرا انا في الحقيقة اتصلت بعدد من الشركات الاجنبية المنتجة للأجهزة الطبية المختلفة مثل السونار (الاشعة فوق الصوتية) والاجهزة التعويضية (تعويض الانسان بأطراف صناعية)، ومع تطور الطب الرياضي في علاج المصابين الرياضيين واعدادهم بدنيا هناك مجموعة من الاجهزة والمعدات الرياضية ... الخ.

لكن سؤالي هو: هل يستطيع الوكيل التجاري بيع هذه الاجهزة الى الجهات الحكومية المعنية؟

الخبير: هذا سؤال مهم. نعم نصّ القانون في المادة (١٣) على الآتي: (يمنع دخول سلع أو بضائع أو منتجات أو تقديم خدمات شركات اجنبية من قبل وزارة التجارة - الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية ووزارة المالية - الهيئة العامة للكمارك لغرض المتاجرة الا عن طريق وكيلها التجاري المجاز الذي سجل باسمه عقد وكالة تجارية عن تلك الشركة ضمن منطقة نشاط الوكيل في العراق). وكما جاء في (ثانيا) من المادة ٢ فإن أحد اهداف القانون هو (تنظيم تعامل دوائر الدولة والقطاع



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في المعرفة التجارية

العام والمختلط والخاص مع الاشخاص الطبيعية والمعنوية الاجنبية بالشكل الذي يحقق اهداف التنمية ويحول دون الاستغلال والتوسط غير المشروع ويؤمن مصالح الاقتصاد الوطني.

الطبيب: هل يحق للوكيل التجاري تسجيل أكثر من وكالة لدى مسجل الشركات في وزارة التجارة؟

الخبير: نعم يحق للوكيل ذلك، لكن يجب ان تعلم بان عقد الوكالة بين الوكيل والموكل ينص على شروط كثيرة من بينها عدم التعامل بسلع متشابهه من حيث النوعية منتجة من قبل شركات متنافسة.

الطبيب: هل يحق للموكل انهاء عقد الوكالة؟

الخبير التجاري: بموجب المادة (٢٠) من قانون الوكالات التجارية (لا يجوز للموكل انهاء عقد الوكالة او عدم تجديده مالم يكن هناك سبب يبرر انهاءه او عدم تجديده ويجوز فسخ عقد الوكالة بالتراضي بين الطرفين يحدد بموجبه اجراءات التحكيم ووجهته والقانون الواجب التطبيق.

الطبيب: اود ان اعرف المزيد من المعلومات حول الوكالة التجارية إذا تكرمتكم؟

الخبير التجاري: الوكالة التجارية عقد يقوم بشكل اساسي على فكرة وجود اصيل ووكيل بحيث يعمل الوكيل على الاستفادة من منتجات الاصيل والعمل على توزيعها في السوق تحت اسم والعلامة التجارية الخاصة بالأصيل مع الاشارة الى ان مالك الحق في التسويق لهذه المنتجات في المنطقة الجغرافية المحددة في العقد هو الوكيل. وقد



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في المعرفة التجارية

تكون الوكالة حصرية او غير حصرية. ونظرا لما للوكالة التجارية من اوجه نشاط متباينة فإنه يتعذر وضع تعريف جامع لها ولذلك نجد كثيراً من القوانين ومنها القانون العراقي الجديد وضع تعريفاً عاماً للوكالة وليس تعريفاً تفصيلاً لكي يكون القانون صالح للتطبيق.

الطبيب: هل تعتقد بان الوكالة التجارية مهمة في ظل العولمة؟

الخبير: رأي الشخصي بالنسبة للدول النامية او المتخلفة او (المتنامية) تعتبر الوكالات التجارية Commercial Agency من اهم العوامل التي تدفع عجلة الاقتصاد نحو التطور والازدهار لتقدم الصناعات وتطورها ولاتساع بقعة الاستهلاك وطموح الصناعيين والمستثمرين نحو ايصال منتجاتهم الى كل مكان والى ابعد الحدود. وفي العراق (مع الاسف) اصبحت معظم الموارد السلعية الرأسمالية والوسيطه والاستهلاكية مصدرها الاستيراد من الخارج وبدأت ظاهرة الوكالات التجارية في العراق والخليج العربي نتيجة لزيادة الواردات التي صاحبت الطفرة النفطية واصبحت الوكالات التجارية ظاهرة مميزة لقطاع الاعمال وتعتبر الوكالات التجارية العمود الفقري للعديد من الشركات التجارية. ويأتي قانون تنظيم الوكالات التجارية الجديد استجابة للتطورات الاقتصادية والتقنية العالمية.

ولكن بعد قيام منظمة التجارة العالمية فإن الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسية بدأت بتوجيه نشاطها الى المستهلكين مباشرة مستفيدة من التطورات التقنية الكبيرة التي حدثت في مجال المعلومات والاتصالات والتي ساهمت في تطوير التجارة الالكترونية العالمية بشكل متسارع خلال السنوات الماضية. ويقدر حجم التجارة الالكترونية بأكثر من (٦) تريليونات دولار امريكي في عام ٢٠٠٤ ومع تطور استخدام الانترنت في التجارة الالكترونية ومع زيادة استخدام البطاقات الائتمانية والتي تشكل حالياً ٨٠ بالمائة



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### اوراق في المعرفة التجارية

من التعاملات بالتجارة الالكترونية فإن هذه التطورات ستسهم ولا شك في اعتماد الشركات الكبرى على تسويق منتجاتها عبر شبكة الانترنت مما سيساعدها على الوصول الى أكبر عدد من المستهلكين.

الطبيب: هل هناك عقد نموذجي للوكالات التجارية؟

الخبير التجاري: الوكالات التجارية متعددة ولكل وكالة نموذج وعليك الاتصال بمحامي متخصص في تسجيل الشركات التجارية في وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات. ومع ذلك يجب ان يحدد موضوع العقد ونطاق العقد ومدة العقد وواجبات الوكيل والدعاية واستعمال العلامة التجارية للموكل والضمانات بأن تكون منتجات الشركة الموكلة خالية من العيوب بحيث تؤدي الغرض الذي صنعت من اجله.

الطبيب: سؤال اخير لو سمحت.

الخبير: تفضل.

الطبيب: هل المكاتب العلمية لدعاية الادوية مشمولة بقانون الوكالات التجارية؟

الخبير: لا، المكاتب العلمية لدعاية الادوية المجازة قانونا مستثناة من هذا القانون.

الطبيب: شكرا جزيلا.

(\* مستشار سابق في غرفة التجارة في بغداد

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح باعادة النشر بشرط الاشارة

الى المصدر. 16 كانون الأول 2017